



ملخص تنفيذي

اقتصاديات قطاع الاتصالات المتنقلة

# منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

2019



## بدء ظهور تقنيات شبكات الجيل الخامس (5G)؛ مع استمرار النمو المتسارع لشبكات الجيل الرابع (4G)

في عام 2019، تجاوز الاعتماد على شبكات الجيل الرابع (4G) استخدام شبكات الجيل الثاني (2G) لتصبح ثاني أكثر التقنيات السائدة في السوق، في حين سيستمر النمو المتسارع في شبكات الجيل الرابع (4G) خلال السنوات المقبلة، وهي في طريقها لتجاوز استخدام شبكات الجيل الثالث (3G) بحلول عام 2021. هذا فيما يعتمد تطبيق تقنيات الجيل الرابع (4G) على توسيع التغطية وجهود شركات التشغيل لتحسين مستخدمي الجيل الثاني والجيل الثالث إلى شبكات الجيل الرابع. ومع ذلك، تظل القدرة على تحمل تكلفة الجهاز مصدر قلق لكثير من المستهلكين في الفئات ذات الدخل المنخفض. هذا ويتوقع بحلول عام 2025 أن تشكل شبكات الجيل الرابع (4G) ما يزيد قليلاً عن نصف إجمالي اتصالات الهاتف المحمول؛ لتزيد عن نسبة الثلث تقريباً التي حققتها في عام 2019.

أصبحت خدمات الجيل الخامس من تكنولوجيات الاتصالات المتنقلة (5G) حقيقة واقعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تم إطلاق خدمات الجيل الخامس التجارية من قبل 10 من مشغلي الشبكات في خمس دول من دول مجلس التعاون الخليجي مع حلول شهر أكتوبر 2019. وتهدف شركات تشغيل الهواتف المحمولة في دول مجلس التعاون الخليجي إلى أن تكون رائدة على مستوى العالم في عمليات نشر تقنية الجيل الخامس (5G)، بينما تنظر بعض الحكومات إلى تلك التقنية باعتبارها أداة تمكين محتملة لطموحات التحول الرقمي لديها، هذا حيث ستشهد فترة العشرينيات من القرن الحالي إنتشاراً لأنشطة الجيل الخامس (5G) على نطاق واسع في جميع أنحاء المنطقة، مع إجراء التجارب التشغيلية وعمليات الإطلاق التجارية المتوقعة في البلدان الأخرى من خارج دول مجلس التعاون الخليجي. وبحلول عام 2025، سيكون هناك 45 مليون اتصال يعتمد تقنيات الجيل الخامس (5G) عبر المنطقة، وهو ما سيمثل 6% من إجمالي اتصالات الهاتف المحمول.

## تباطؤ نمو أعداد المشتركين؛ مع تواصل التزايد السريع في استخدام الإنترنت عبر الأجهزة المتنقلة



وخلال نفس الفترة، سيزداد عدد مستخدمي الإنترنت عبر الهاتف المحمول بمعدل سنوي مركب (CAGR) يصل إلى 5.4%؛ مما يزيد من معدلات انتشار استخدام الإنترنت عبر الهاتف المحمول في المنطقة بنسبة تزيد عن 50% لأول مرة، حيث يُعزى هذا النمو في المقام الأول إلى إنتقال المشتركين الحاليين بالجيل الثاني إلى شبكات النطاق العريض المتنقلة، حيث أن غالبية مستخدمي الهاتف المحمول الجدد، وخاصة أولئك الذين ينتمون إلى الفئات العمرية الأصغر سناً، يستخدمون أيضاً خدمة الإنترنت عبر الهاتف المحمول عند الاشتراك، في حين أن الاستخدام المتزايد للهواتف الذكية له تأثير كبير على استخدامات الإنترنت عبر الهواتف المحمولة ومعدلات الطلب على البيانات. و يُتوقع أن يصل إجمالي اتصالات الهواتف الذكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى ما يزيد عن 500 مليون إتصال بحلول عام 2025.

تمتلك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعضاً من أكبر أسواق الهواتف المحمولة في العالم من حيث معدلات الإنتشار. وبحلول نهاية عام 2018، كان حوالي نصف عدد الدول الـ 25 التي تشكل مجموع دول المنطقة تمتلك معدلات انتشار للمشاركين الفريدين تصل إلى 70% أو أكثر. وفي هذا السياق؛ كان المتوسط العالمي في نهاية نفس الفترة بحدود 66%، هذا في حين تباطأ نمو المشتركين إلى أقل من 2% سنوياً في الأسواق الأكثر نضجاً بالمنطقة. ومع ذلك، لا تزال هناك فرص كبيرة للنمو في الأسواق المبتدئة بالمنطقة؛ حيث تظل معدلات انتشار المشتركين أقل من 50%. وفي المتوسط؛ سوف تسجل المنطقة معدل نمو سنوي مركب (CAGR) يبلغ 2.7% في الفترة بين عامي 2018 و 2025.



## مساهمة قطاع خدمات الهاتف المحمول في النمو الاقتصادي ومواجهة التحديات الاجتماعية

وفي عام 2017، أطلقت رابطة "جي إس إم إيه" (GSMA)، بالشراكة مع مشغلي شبكات الهاتف الجوال، والوكالات الإنسانية الدولية، مبادرة "البيانات الضخمة للمنفعة الاجتماعية (BD4SG)" لتوسيع نطاق الفرص المتاحة لتحليل البيانات الضخمة المتنقلة عبر الأجهزة المحمولة وتسريعها، ومساعدة الحكومات والوكالات العامة والمنظمات غير الحكومية على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، هذا حيث يستفيد مشغلو الهواتف المحمولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حلول البيانات الضخمة لمعالجة هذه التحديات المختلفة. وتشمل حالات الاستخدام الرئيسية: رصد مستويات تلوث الهواء، وتتبع حالات تفشي الأمراض، وتحسين التخطيط الحضري والاستجابة للكوارث والتصدي لها.

في عام 2018، ساهمت تقنيات وخدمات الهواتف المحمولة بنسبة 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - وهي مساهمة بلغت قيمتها 191 مليار دولار من القيمة الاقتصادية المضافة. هذا في حين ساهم النظام الإيكولوجي لخدمات الجوال في دعم 1 مليون وظيفة (بشكل مباشر وغير مباشر)، مع تقديمه لمساهمة كبيرة في تمويل القطاع العام، من خلال تحصيل ما تزيد قيمته قليلاً عن 18 مليار دولار من الضرائب. وبحلول عام 2023، ستصل مساهمة قطاع خدمات الهاتف المحمول إلى ما يزيد قليلاً عن 220 مليار دولار، وذلك مع استفادة البلدان بشكل متزايد من التحسينات في معدلات الإنتاجية والكفاءة الناجمة عن زيادة التغطية في خدمات الهاتف المحمول.

## إحتلال خصوصية البيانات وأسلوب إدارتها لموقع الصدارة في إطار نظام بيئي رقمي دائم التوسع



ومع تطور قوانين حماية البيانات في جميع أنحاء المنطقة، سيكون تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين القوانين مهماً للقطاع الخاص؛ حيث أن تطبيق القوانين القائمة على المبادئ الأساسية المتماثلة؛ فيما يتعلق بالخصوصية؛ من شأنه أن يؤدي إلى تبسيط إلتزامات الإمتثال بالنسبة للشركات، وتوفير الوقت والموارد، مع الحيلولة دون إساءة استخدام البيانات الشخصية، وتحفيز الإبتكار من منطلق المسؤولية، هذا فيما يعد تحديد المبادئ المشتركة خطوة مهمة أيضاً في بناء الثقة بين الحكومات، حيث أن تأسيس الثقة، المستندة إلى الإقرار بالمبادئ المشتركة للخصوصية والحوكمة؛ من شأنه أن يساعد الحكومات على ضمان حماية بيانات المواطنين أثناء انتقالها عبر الحدود.

لضمان تحقيق الاقتصاد الرقمي لكامل إمكاناته؛ يجب أن تتوفر الثقة لدى المستلكن في البيئة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت. وقد قامت أكثر من 130 دولة؛ إعتباراً من عام 2019، بسن مجموعة من القوانين لحماية البيانات والخصوصية، ويستمر هذا الرقم في النمو، بما في ذلك عبر كافة أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تتوافق العديد من تلك المبادئ المنظمة مع خصائص النظام الأوروبي لحماية البيانات، والذي تدعمه لائحة حماية البيانات العامة في الاتحاد الأوروبي (GDPR)، وقد أثرت لائحة حماية البيانات العامة في الاتحاد الأوروبي ومقدماتها - مثل التوجيه الصادر عن الاتحاد الأوروبي بشأن حماية البيانات لعام 1995- في تطوير الأطر القانونية المتماثلة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك بعض البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومع ذلك؛ ففي معظم النظم القانونية المعتمدة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتم توفير حماية الخصوصية والبيانات الشخصية بموجب أحكام القانون العامة؛ بدلاً من سن قوانين محددة لخصوصية البيانات أو حماية البيانات.

# إقتصاديات قطاع الإتصالات المتجولة - منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



يتوقع بلوغ حجم النفقات الرأسمالية للمشغلين عن الفترة من 2018-2025: 85 مليار دولار

## الهواتف الذكية

النسبة المئوية للاتصالات\*

2018 %54  
2025



%74

النسبة المئوية للاتصالات\*  
2025 %52  
2018 %26



%6

بنسبة من إجمالي الاتصالات\*

2025  
45 مليون

\* باستثناء تقنيات إنترنت الأشياء (IoT) الخلوية المخصصة

## تقنيات إنترنت الأشياء

396 مليون 2018  
1.1 مليار 2025  
إجمالي الاتصالات



2025

إجمالي الاتصالات

2018

%4.5

بنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

2018  
191 مليار دولار

220 مليار دولار  
2023

مساهمة قطاع خدمات الهاتف المحمول في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)



## التوظيف

2018

390,000



وظيفة مدعومة مباشرة من قبل النظام الأيكولوجي لخدمات الهاتف الجوال

بالإضافة إلى 650,000 وظيفة إضافية غير مباشرة.

## التمويل الحكومي / العام

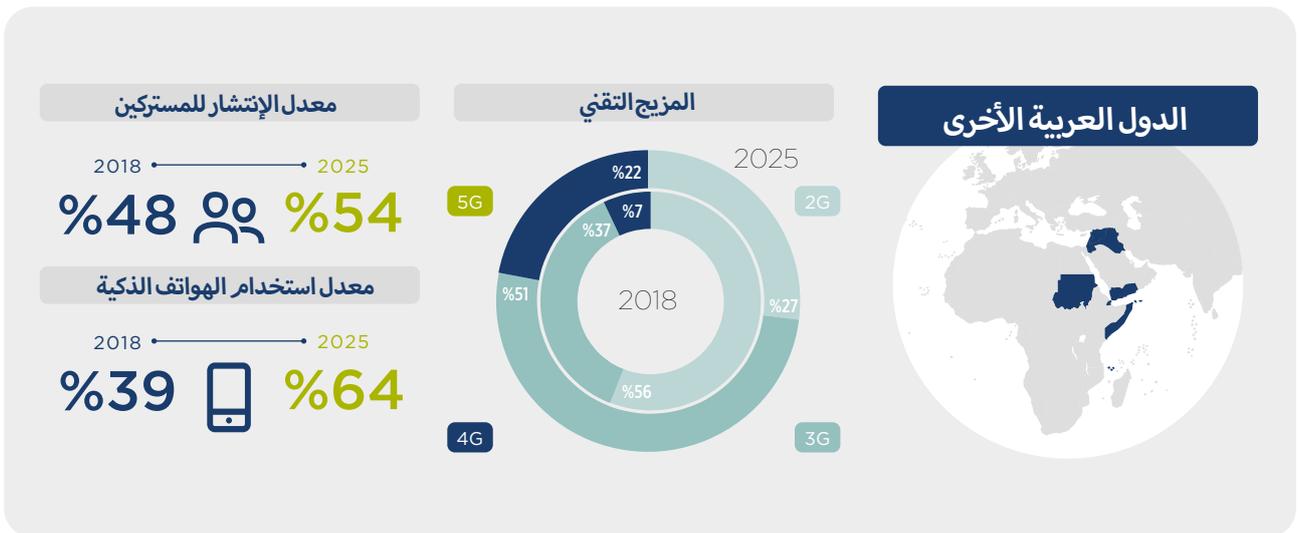
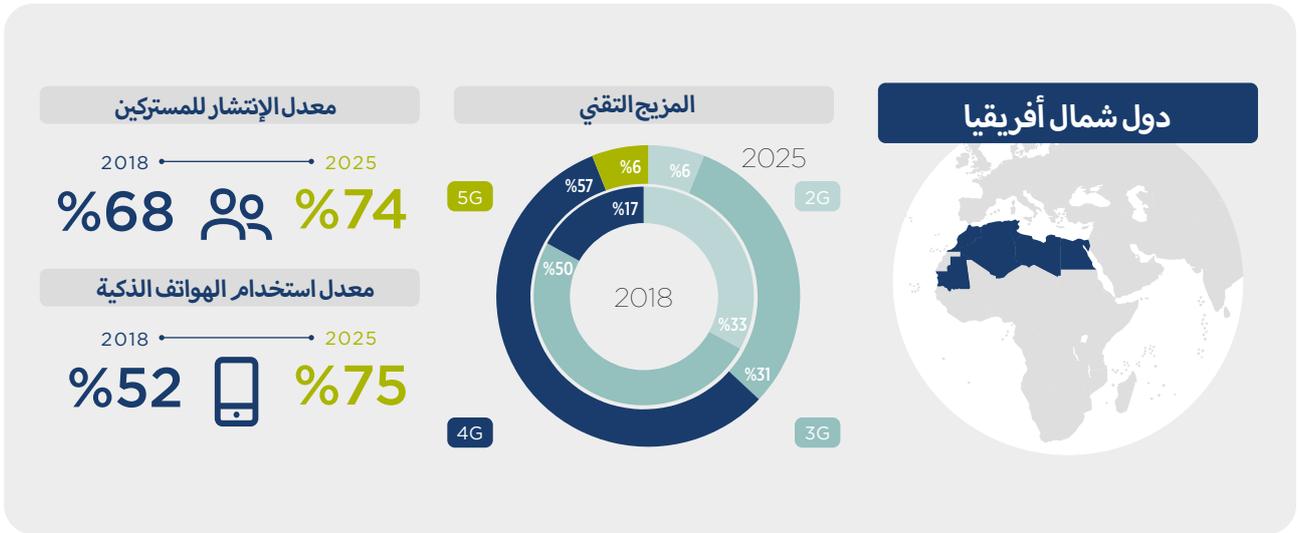
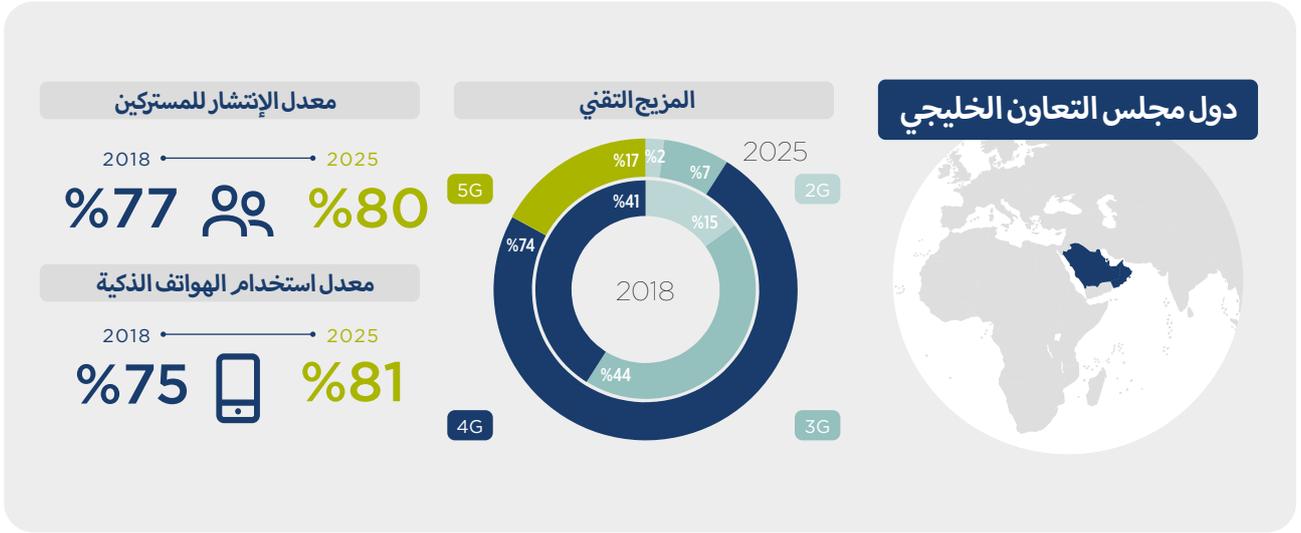
مساهمة الأنظمة الأيكولوجية لخدمات الهاتف الجوال في التمويل الحكومي (في مرحلة ما قبل الرسوم التنظيمية ورسوم خدمات الطيف الترددي)

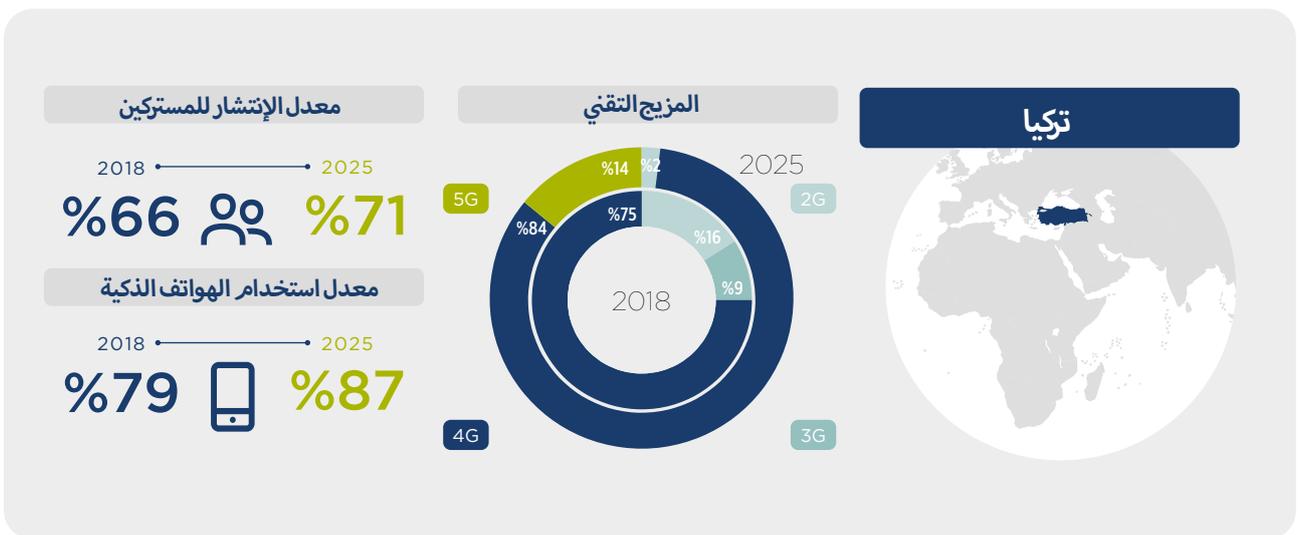
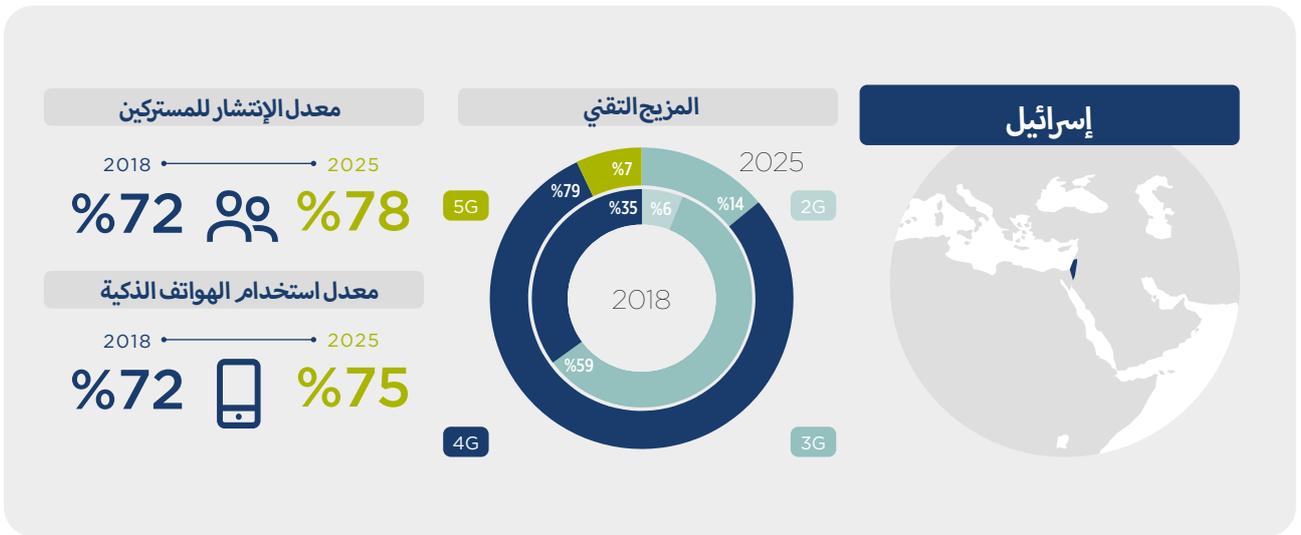
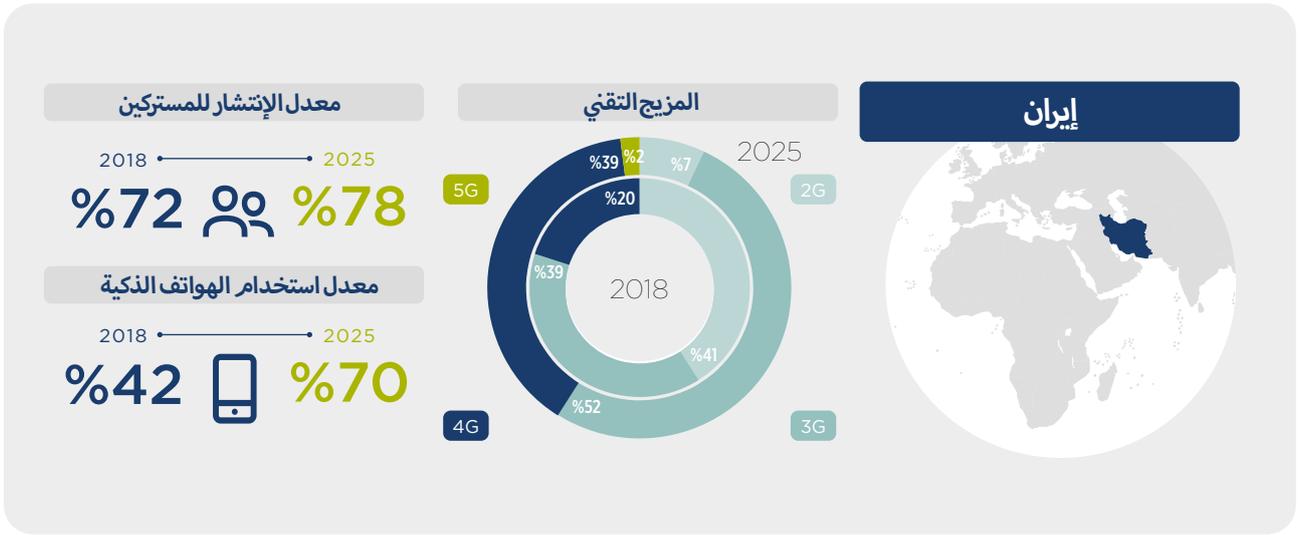
2018

18 مليار دولار



## سته أسواق للهاتف المحمول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا







المقر الرئيسي للرابطة العالمية  
للاتصالات المتنقلة (جي إس إم إيه)

الطابق الثاني

بناية ذي وولبروك

25 وولبروك

لندن EC4N 8AF

المملكة المتحدة

هاتف: 44+ (0)20 7356 0600

الفاكس: 44+ (0)20 7356 0601